محضر الاجتماع الثالث والعشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الآرابوساي)

تونس- 15-18 أكتوبر 2024

محضر الاجتماع الثالث والعشرين
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
(الآرابوساي)
تونس
15-18 أكتوبر 2024

بناء على دعوة موجهة من معالي نائب الأمين العام للمنظمة السيدة فضيلة القرقوري عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها الثالث والعشرين بتونس خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 18 أكتوبر 2024 بمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

اسم الجهاز	اسم المشارك	الوظيفة
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	الأستاذ /ياسر أحمد عبد المقصود	- رئيس اللجنة
ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين	الأستاذ/ أحمد محمد يوسف بطي الأستاذة/أبـــــرار الصـــائـــغ	نائب رئيس اللجنة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	الأستاذ/ عبد الحميد بن محمد البلوشي الأستاذة/ مديحة بنت ناصر بن محمد السيبانية	- عضو - عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	الدكتور / عبد الرحمن أحمد المخيزيم الأستاذة/ إيـمـان إبـراهيـم الهويـدي	- عضو - عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	الدكتور/ عبد الكريم خلف سودي الحلف الدكتورة/ حفصة محمد فخري السامرائ الدكتور/ بـاسم حسين جبـــار النجـدي	- عضو - عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين	الأستاذ/ فيصل المصري الأستاذ/ صالح محمد صالح الأستاذ/يوسف حنتش	- عضو - عضو عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	الأستاذ/ لحسن كرس الأستاذ/ أمين الرواطي	- عضو - عضو
الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	الأستاذة/ مـي بنت عبد العزيز التـركـي الأستاذة/ هدى بنت سعود الشمري	- عضو -عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	الأستاذ/ حسن عبد الله حسن دندشله	- عضو
الأمانة العـــــامة	الأستاذ/ سامي النويصر	- مقرر اللجنة

وافتتحت معالي نائب الأمين العام الاجتماع مرحبة بالسادة الأعضاء مع تمنياتهما بالتوفيق في أعمال اللجنة والتقدم بعبارات التضامن إلى الشعبين الفلسطيني واللبناني كما تم التأكيد على الدور المحوري للجنة المعايير في الرقي بالمنظمة وتقديم الدعم الضروري للأجهزة العربية في ظل المتغيرات السريعة التي يشهدها المجال الرقابي. ثم أحيلت الكلمة إلى رئيس اللجنة الذي شكر معالي نائب الأمين العام رحب بالحضور مثمنا حصيلة اللجنة للفترة السابقة وضرورة الحرص على إعداد خطة لعام 2025 تستجيب لتطلعات أعضاء المنظمة. إثر ذلك تلى نائب رئيس اللجنة كلمته التي أكد من خلالها على أهمية دور لجنة المعايير بالمنظمة والقيمة المضافة التي يمكن للأجهزة العربية أن تقدمها في مجتمع الانتوساي عموما متوجها بالشكر للسيدة نائبة الأمين العام للمنظمة. ثم شرعت اللجنة في مناقشة جدول الأعمال طبقا لما يلي:

البند الأول: المصادقة على جدول الأعمال.

استعرض رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال وبعد النقاش تم الاتفاق على تعديل ترتيب بنود جدول الأعمال للأخذ بعين الاعتبار الحيز الزمني الضروري طبقا لما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: إبداء الرأي حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية

البند الثالث: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير

البند الرابع: النظر في تقرير ورشة العمل المتعلقة بتوثيق العمل الرقابي والتوصيات المنبثقة عنه

البند الخامس: النظر في المادة العلمية الخاصة بلقاء تقييم السياسات العمومية والتمهيد لمهمة الرقابة التعاونية

البند السادس: النظر في استكمال مهمة الرقابة التعاونية مرحلة التنفيذ

البند السابع: النظر في الوثيقة المحدثة لإطار الانتوساي

البند الثامن: النظر في القائمة المحدثة لخبراء ضمان الجودة

البند التاسع: النظر في الأدلة المتعلقة بضمان الجودة

البند العاشر: النظر في تقرير مهمة رقابة الجودة للجهاز الجزائري

البند الحادي عشر: النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط هذه اللجنة

البند الثاني عشر: النظر في قائمة المصلحات العربية

البند الثالث عشر: النظر في أعمال مراجعة الترجمة التي تولت اللجنة إنجازها

البند الرابع عشر: النظر في مدى التقدم إعداد دليل رقابة وتقييم الأداء ودليل الصناعات الاستخراجية

البند الخامس عشر: النظر في المقالات المعدة من قبل اللجنة

البند السادس عشر: تقييم الخطة التشغيلية لسنة 2024

البند السابع عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2025

البند الثامن عشر: الاتفاق على موعد ومكان الاجتماع القادم

البند الثاني: إبداء الرأي حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية

يندرج مشروع "تصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية" في إطار المخطط الاستراتيجي للمنظمة وتفعيلا لتوصيات المجلس التنفيذي بتدعيم وتحديث المنظومة المعلوماتية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. ويهدف المشروع أساسا إلى:

-الحرص على تنفيذ الخطة الإستراتيجية وتحديد المشاكل والصعوبات لتلافيها

-حوسبة عملية تنفيذ ومتابعة تنفيذ المخطط الإستراتيجي للمنظمة،

-تسهيل عملية تنفيذ ومتابعة تنفيذ المخطط الإستراتيجي للمنظمة في جميع مراحل التنفيذ،

-تركيز نظام لمتابعة تنفيذ المشاريع ونتائجها.

وتتمثل المرحلة الأولى للمشروع في القيام بدراسة تخص المواصفات الوظيفية للمنظومة وعرضها على مختلف الأطراف ذات الصلة(لجان وفرق العمل ...) (مرفق 1)

وتداولت اللجنة في الوثيقة المتعلقة بملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية وقد دار النقاش حول المسار المعتمد للتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي داخل المنظمة وكيفية ترجمته بمنظومة الكترونية مع مراعاة مختلف ضوابط الأمان وضمنت توصياتها و مقترحاتها بالجدول المبين بالمرفق 2.

البند الثالث: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير

بعد إقرار إحداث فرق عمل بمختلف اللجان وعملا بقرار المجلس التنفيذي الذي أوصى بتعديل اللائحة التنظيمية للجان لوضع إطار عمل ينظم دور مختلف الأطراف ضمن اللجان وضبط دقيق لمسار تناول المعلومات و المعطيات بين أعضاء الفرق ورؤساء الفرق ورئيس اللجنة والأمانة العامة للمنظمة. إطلع أعضاء اللجنة على المقترح المقدم وتم اقتراح الصيغة كالتالي:

ينظم هذا البند إجراءات التنسيق بين الأعضاء ورؤساء فرق العمل ورئاسة اللجنة والأمانة العامة:

1. يتولّى رئيس فريق العمل الذي يكلّف بنشاط من قبل رئيس اللجنة، التنسيق مع أعضاء فريقه وتقاسم الأعمال معهم للوصول إلى المخرجات التي يقترحها الفريق على اللجنة.
2. يحرص كل عضو/ رئيس فريق على الالتزام بموعد تقديم العمل وعلى ضمان جودته.
3. يقوم رئيس الفريق بإرسال المقترح إلى رئيس اللجنة وبقية الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.
4. توجّه مقترحات التعديل أو مرئيات أعضاء اللجنة الى رئيس الفريق المكلف مع توجيه نسخة إلى ~~رئاسة~~ رئيس اللجنة والأمانة العامة.

5. يعدّ رئيس الفريق المكلف نسخة معدّلة من العمل المنجز إضافة إلى جدول التعقيب على الملاحظات التي وردت عليه ويرسلها إلى رئيس اللجنة وبقية الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.

6. في حال موافقة أعضاء اللجنة على النسخة المعدّلة يتولّى رئيس اللجنة اعتمادها وإرسالها إلى الأمانة العامة.

7. في حالة عدم التوافق على النسخة المعدّلة، تعقد اللجنة اجتماعا تناقش فيه الاعتراضات أو التحفظات ويتم الاتفاق على الصيغة النهائية وفق ما تقتضيه اللائحة التنظيمية والنظام الداخلي للّجنة وذلك بحضور مقرّرها.

8. تتكفل الأمانة العامة بإحالة الصيغة النهائية من العمل المنجز إلى الجهة المكلفة بالمرحلة التي تليها.

9. يتولّى رئيس اللجنة تكليف فرق العمل للقيام بالأعمال حسب الترشح بالتعبير عن الرغبة في ذلك من قبل الأعضاء، وفي حال تعدد الترشحات يتمّ اللجوء إلى آلية الانتخاب.

10. يعدّ رؤساء العمل تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر طبقا للنموذج المعتمد حول تقدم نشاط اللجنة ويعد رئيس اللجنة تبعا لذلك تقريرا خلال الشهر التالي ويرفعه إلى الأمانة العامة.

11. في حالة تعذر إنجاز المطلوب من رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه، يتم تذكيره من قبل رئيس اللجنة لتحديد الأسباب وفي حالة تواصل الأسباب المانعة يعلم رئيس اللجنة الأمانة العامة بذلك.

12. تحيط الأمانة العامة رئيس الجهاز الذي ينتمي إليه رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه الذي تعذر عليه الالتزام بالتعهدات لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات.

13. وفي حال استمرار المعوقات أو تكرارها يتولى رئيس اللجنة إعداد تقرير في هذا الشأن يرفعه إلى الأمانة العامة التي تطلب من الجهاز المعني تصحيح الخلل أو استبدال رئيس الفريق أو العضو الذي تعذر عليه الالتزام بتعهداته.

14. في حالة اعتذار الجهاز الذي يرأس فريق عمل أو جهاز عضو عن اتمام التعهدات الملتزم بها لسبب من الأسباب، يتولى رئيس اللجنة فتح باب الترشح لاستبداله من بين أعضاء اللجنة مع مراعاة اللوائح التنظيمية للمنظمة.

وأوصت اللجنة بإدراج هذا التعديل باللائحة التنظيمية وعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة.

كما أوصت بإعادة تعميم نماذج المتابعة على رؤساء الفرق من أجل إعداد تقاريرهم الثلاثية.

البند الرابع: النظر في تقرير ورشة العمل المتعلقة بتوثيق العمل الرقابي والتوصيات المنبثقة عنه

تم إعداد الدليل المتعلق بتوثيق العمل الرقابي من قبل فريق العمل المنبثق عن لجنة المعايير التابعة للأرابوساي والمكلف بالأولوية 4.2. مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير والمتكون من ممثلي كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بدولة الكويت والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

وتطبيقا للنهج التشاركي الذي اعتمدته المنظمة في تدريب منتسبي الأجهزة على الأدوات التطبيقية التي تصدرها المنظمة انعقدت بالجمهورية التونسية خلال شهر سبتمبر 2024 دورة تدريبية تتعلق بدليل توثيق العمل الرقابي. و قد تم استعراض تقرير الورشة التدريبية (مرفق 3)

وصادقت اللجنة على التوصيات التالية وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي:

1) **اعتماد دليل توثيق العمل الرقابي والعمل على تطبيقه.**
2) **الاستفادة من نماذج أوراق العمل التي تم عرضها من قبل الأجهزة المشاركة سواء باستخدامها حسب الحاجة أو بإثراء مرفقات دليل توثيق العمل الرقابي ببعض منها.**
3) **تخصيص حيز أكبر من الوقت خلال الدورة لعرض تجارب الأجهزة ومناقشة محتوياتها من قبل المشاركين وتبادل الآراء والخبرات.**

4) تنظيم دورات تدريبية في مجال التوثيق الرقابي في كل نوع من أنواع الرقابة تدمج بين النظري والتطبيقي.

5) العمل على تخصيص دورات تدريب تتعلق بالتوثيق الإلكتروني لأوراق العمل وتكوين ملفات توثيق إلكترونية وما يتعلق بها من تخزين وحفظ.

وتبعا لمبادرة نائب رئيس اللجنة أوصت اللجنة بتضمين الخطة التشغيلية لسنة 2025 نشاط يتعلق بتنظيم دورة تدريبية عن بعد حول التوثيق الإلكتروني.

البند الخامس: النظر في المادة العلمية الخاصة بلقاء تقييم السياسات العمومية والتمهيد لمهمة الرقابة التعاونية

تفعيلا لتمشي الأرابوساي تم الانتهاء من إعداد الدليل الإرشادي حول تقييم السياسات العمومية منذ سنة 2022) (قرار رقم 2022/380 م.ت (66)) والعمل على تفعيله ضمن الأعمال الرقابية للأجهزة من خلال تدريب عدد من العاملين في الأجهزة الأعضاء على منهجية التقييم واستخدام الدليل وتطبيقاته، تليه إنجاز مهمة رقابة تعاونية بالإضافة إلى تشكيل فريق إقليمي متخصص مؤلف من عدد من الخبراء من الأجهزة الأعضاء في هذا المجال، يتولى تقديم الدعم للأجهزة التي تطلب ذلك في موقع العمل.

وقد سبق أن نظمت الأمانة العامّة للمنظمة بالتعاون مع مجلس المحاسبة الجزائري إنجاز دورة تدريبية بواسطة تقنية التحاضر عن بعد، خلال الفترة من 14 الى 17 ديسمبر 2020 حول موضوع " تقييم السياسات العمومية "، وتم التطرق فيه الى اهداف ومنهجية التقييم والتحديات التي تواجهه وتمت دراسة امكانية تنظيم دورات أخرى طويلة المدى تنفذ على فترات مختلفة، لفائدة الاجهزة الأعضاء. وتضمنت الخطة التشغيلية لعام 2024 تنظيم دورة تدريبية بالتنسيق مع الجهاز الجزائري الذي تولى مشكورا إعداد المادة العلمية.

وبعد استعراض المادة العلمية صادقت اللجنة عليها وأوصت بمزيد من استطلاع توجهات الأجهزة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها أن تمثل موضوع مهمة رقابة تعاونية على غرار المواضيع التي لها علاقة بالصحة والتعليم ومكافحة الفقر والنظر في إمكانية تكوين الفريق الإقليمي من بين المشاركين بالدورة الحضورية التي ستقام بالجزائر في شهر نوفمبر 2024.

البند السادس: النظر في استكمال مهمة الرقابة التعاونية "مرحلة التنفيذ".

تأتي تنفيذ مهمة الرقابة المالية في إطار استكمال مشروع لجنة المعايير الذي انطلق بإعداد دليل الرقابة المالية على الوحدات الاقتصادية تلاها تنفيذ ورشة عمل ومهمة رقابة تعاونية شارك بها أربع أجهزة. وقد تم خلال هذه المهمة عقد ورشة عمل حضورية للفرق المشارك تتويجا لمرحلة التخطيط منذ سنة 2023 إلا أن الورشة الحضورية المزمع تنفيذها نهاية سنة 2023 شهدت تأخيرا وذلك تبعا لإشكاليات شهدها الجهاز العراقي في استكمال التقرير. و في إطار تواصل المنظمة مع الجهاز العراقي فقد توصلت الأمانة العامة بخطاب من رئيس الجهاز العراقي 2024 على عزم الفريق المعني استكمال التقرير وتقديمه خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر 2024.

وأوصت اللجنة بعرض ذلك على المجلس التنفيذي القادم وبالتواصل مع الجهاز العراقي من أجل تقديم التقرير في آجال تسمح للمنظمة بإنجاز الورشة الختامية لمرحلة التنفيذ خلال شهر ديسمبر من سنة 2024 وأوصت الأمانة العامة بالحرص على استكمال هذا المشروع خلال سنة 2024.

البند السابع: النظر في الوثيقة المحدثة لإطار الانتوساي

تضمنت الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2024 نشاط يتعلق بمتابعة التطور في إطار الانتوساي للإصدارات المهنية وتجدر الإشارة إلى أنه نشاط مستمر للجنة المعايير في إطار دعم الأجهزة الأعضاء للإطلاع على المستجدات والتحديثات التي أدخلت على إطار الانتوساي للتوجيهات المهنية والإصدارات المهنية.

وقد أعد الجهاز الأردني وثيقة(مرفق 4) تتعلق بالإطار المذكور وبعد عرضها والنقاش حولها صادقت اللجنة على التعديلات المقترحة ووأوصت الجهاز الأردني للتنسيق مع نائب رئيس اللجنة و الأمانة العامة لتحديث الوثيقة بنشرها بكافة الوسائل المتاحة.

البند الثامن: النظر في القائمة المحدثة لخبراء ضمان الجودة

. نص القرار رقم 2022/354 (م.ت 64) نقطة أولى على استكمال قائمة المختصين في مجال ضمان الجودة طبقا للشروط التالية:

- الموافقة على عدم تحديد عدد أقصى بخصوص مختصي ضمان الجودة لكل جهاز،
- اعتماد القائمة المحدّثة من الخبراء المختصين في مجال ضمان الجودة،
- الموافقة على تحديد مدة العضوية بقائمة خبراء ضمان الجودة لدى المنظمة بثلاث سنوات،
- تكليف اللجنة بتحديد معايير الترشيح، على أن يتم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي عند كلّ عملية تحديث.

وتفعيلا لقرار المجلس التنفيذي سالف الذكر أعد الجهاز الأردني قاعدة بيانات خبراء ضمان الجودة على مستوى المنظمة.

وبعد النقاش صادقت اللجنة على قاعدت البيانات (مرفق 5) التي عُرضت على أنظارها وبالنظر لما لاحظته اللجنة من مغادرة لبعض الأسماء لأجهزتهم أوصت بعرض قاعدة البيانات على الأجهزة من أجل تأكيد مواصلة الخبراء أعمالهم بالجهاز الأعلى للرقابة. كما صادقت اللجنة على تكوين فريق يتكون من الأمانة العامة والجهاز البحريني و الأردني من أجل إعداد نموذج تنقيط للشروط المصادق عليها خلال الاجتماع الثاني والعشرين للجنة بما يمكن من ترتيب المترشحين المقبولين عند تحديث قاعدة البيانات في سنة 2025.

البند التاسع: النظر في الأدلة المتعلقة بضمان الجودة

إثر استعراض البند وما تم اتخاذه من إجراءات في هذا الإطار تطبيقا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2022/354 (م.ت 64) (نقطة 6) والذي أذن باعتماد النسخة الأولى من دليل مراجعة الجودة من طرف النظير وباستكمال إصداره طبقا لمسار الجودة الخاص بإصدارات المنظمة. تم التذكير بقرار اللجنة في اجتماعها الثاني و العشرين والذي تم بمقتضاه تعليق عملية التحديث إلى غاية إصدار النسخة النهائية من المعيار 140، وباعتبار أنّ النسخة النهائية من هذا المعيار قد اعتمدت و انه سيدخل حيز النفاذ بداية سنة 2025 أوصت اللجنة بما يلي:

تعميم النسخة العربية من المعيار من قبل الجهاز البحريني على سائر أعضاء اللجنة واستيعاب الدليل عند عملية التحديث للدليل الإقليمي لمراجعة ضمان الجودة ودليل مراجعة النظير تفاديا لتعدد الأدلة ذات أهداف متقاربة. ويتم من خلال فرق العمل التالية:

الإطار المفاهيمي للجودة: الجهاز الأردني

- **المستوى المؤسسي: الجهاز العماني**
- **الجهاز المصري: التحديث على مستوى الرقابة المالية.**
- **الجهازين البحريني والفلسطيني: إعداد الجانب المتعلق برقابة الالتزام.**
- **الجهازين الأردني والعماني: التحديث على مستوى رقابة الأداء.**

ويشرف على التنسيق بين الفرق المذكورة رئيس الفريق المكلف بالأولوية الفرعية الخاصة بمساندة الأجهزة في ضمان الجودة.

البند العاشر: النظر في تقرير ضمان الجودة لمجلس المحاسبة الجزائري

تبعا لطلب الترشحات لتشكيل فريق ضمان الجودة على التقرير الصادر لضمان الجودة على أعمال مجلس المحاسبة بدولة الجزائر تم تكوين فريق يتكون من السيد محمد جمعة رئيس الفريق والسادة الأعضاء هاني جاد (مصر) ومعز الزواغي (الأمانة العامة) وعبد الحميد البلوشي (سلطنة عمان) وانتهى الفريق مشكورا من إعداد تقريره (مرفق 6) يوم 07 أكتوبر 2024 وبعد استعراض مخرجات التقرير والنقاش بين أعضاء اللجنة أوصت اللجنة **بعرض التقرير على الفريق الإقليمي والتنسيق مع مجلس الحسابات الجزائري للنظر في إمكانية تعديل تقرير ضمان الجودة لمجلس الحسابات بالجزائر.**

البند الحادي عشر: النظر في تقرير ممثل المنظمة في اللجنة التوجيهية للجنة معايير الانتوساي حول نشاط هذه اللجنة

تفعيلا لقرار المجلس التنفيذي رقم 299/2020 م. ت (61) الصادر عن الاجتماع الحادي والستين للمجلس، والذي اعتمد في النقطة 13 منه الاجراءات المقترحة من لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بهدف احكام التنسيق مع ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي والتي تتمثل في :

أ - التنسيق بين ممثل المنظمة في لجنة معايير الانتوساي ورئاسة لجنة المعايير للمنظمة العربية قبل حضور اجتماعات اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي للتعرف على أية مواضيع تود اللجنة طرحها.

ب - تزويد رئاسة اللجنة بالقرارات الصادرة عن اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي بعد اعتمادها.

ج - تزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الاشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

د - قيام لجنة المعايير باطلاع ممثل المنظمة في لجنة المعايير للانتوساي بالقرارات الصادرة عنها بشكل دوري لتتم المواءمة بينها وبين أية مواضيع مطروحة في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للانتوساي.

وقدم ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين تقريره واستعرض أبرز المستجدات باللجنة **(مرفق 7)**.

وبعد النقاش صادقت اللجنة على التقرير و أوصت بعرضه على المجلس التنفيذي.

البند الثاني عشر: النظر في قائمة المصطلحات العربية

في إطار تطوير أعمال الترجمة للإصدارات المهنية و تلافيا للصعوبات المسجلة في هذا الإطار خاصة الاختلافات بين الترجمات العربية لمختلف الإصدارات أعد الجهاز البحريني ورقة لاقتراح آلية تساهم في توحيد المصطلحات وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، بحيث تحدد المصطلحات المستخدمة في عملية الترجمة وكيفية مراجعتها واعتمادها، لتحقيق الهدف من وراء ذلك وهو تجنب الاختلافات اللغوية التي تؤدي إلى الالتباس والتأويل الخاطئ لمتطلبات المعايير.

وبعد استعراض الورقة (مرفق 8) والنقاش حول المقترحات أقرت اللجنة تكوين فريق عمل منبثق عنها لقيادة مشروع يتكون من الجهاز المصري والبحرين والعراق والأردن والمغرب لترجمة المصطلحات. وعرض رئيس اللجنة التواصل مع مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية كما اقترح الأعضاء العرض على أحد المجامع المهنية كالمجمع الدولي العربي للمحاسبين العموميين للمساعدة في إتمام المرحلة الثالثة . كما اوصت اللجنة على اتباع نفس إجراءات الجودة بخصوص هذا المشروع.

البند الثالث عشر: النظر في أعمال مراجعة الترجمة التي تولت اللجنة إنجازها

في إطار تطوير أعمال الترجمة مع منظمة الانتوساي اعتمدت اللجنة في اجتماعها الحادي والعشرين خطتها التشغيلية لسنة 2024 وتضمنت الخطة المشروع 3.1.1.1 والمتعلق بترجمة أو مراجعة ترجمة جملة من الإصدارات المهنية كالتالي:

- معيار 130 وقد أتم الجهاز العراقي إنجازه و سيتم تعميمه على الأجهزة الأعضاء.
- معيار 150 وقد تعهد الجهاز الرقابي بسلطنة عمان بإنهائه قبل نهاية شهر نوفمبر.
- دليل 5203 التعاون في عمليات تدقيق الاتفاقيات البيئية الدولية للإنجاز من قبل الجهاز الفلسطيني وبالنظر لتقاعد الزميل شحادة أحمد شحادة سيتم ترحيل هذا النشاط لسنة 2025.

- دليل 1951 إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين وبلغت نسبة الإنجاز بخصوصه من قبل الجهاز المصري حوالي 50% و سيتم تضمينه بخطة عام 2025.
- دليل 2900 إرشادات لمعايير المراجعة المالية وقد تم إنجازه من قبل الجهاز المغربي بتاريخ 29 سبتمبر 2024 وتعميمه على أعضاء اللجنة بتاريخ 01 أكتوبر 2024.
- ترجمة معيار 140 للإنجاز من قبل الجهاز البحريني. وقد تم إنجاز المطلوب وإرسال المعيار مترجما للجنة المعايير بالإنتوساي.

وأوصت اللجنة بمواصلة مسار إنجاز الترجمة لمختلف الإصدارات وتفعيل مبادرة المجلس الأعلى للحسابات المغربي بتقديم دورة عن بعد بخصوص الدليل 2900 وإدراجها بالخطة التشغيلية لعام 2025.

البند الرابع عشر: النظر في مدى التقدم إعداد دليل رقابة وتقييم الأداء ودليل الرقابة على الصناعات الاستخراجية

يعد إعداد الأدلية الرقابية من أهم الآليات التي اعتمدتها المنظمة و اللجنة من أجل دعم الأجهزة وتتضمن الخطة الثلاثية للجنة إصدار دليلين يتعلقان برقابة الأداء و الرقابة على الصناعات الاستخراجية. واستعرض رئيس اللجنة مستوى التقدم في إنجاز الأعمال الخاصة بدليل الصناعات الاسنخراجية ودليل رقابة وتقييم الأداء مشيرا إلى العمل على الانتهاء من هذه الأدلة خلال سنة 2025.

و أوصت اللجنة بالسعي للانتهاء من الأدلة خلال النصف الأول من عام 2025 حتى يتسنى استكمال مسارها طبقا لإجراءات المنظمة.

البند الخامس عشر: النظر في المقالات المعدة من قبل اللجنة

تولت اللجنة في اجتماعها الثاني والعشرين إقرار جملة من المقالات ضمن خطتها التشغيلية التي نالت مصادقة المجلس التنفيذي وتلقت اللجنة المقالات التالية:

- مقالة في إطار قياس الأداء منجز من قبل الجهاز الأردني.
- مقالة استخدام العينة العنقودية في التدقيق المالي منجز من قبل قبل الجهاز المصري،
- مقالة عن استخدام الذكاء الصناعي في عملية التدقيق منجز من قبل الجهاز الكويتي.

وبعد استعراض مختلف المقالات أوصت اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي وفوضت الأمانة العامة لنشر هذه المقالات.

البند السادس عشر: تقييم الخطة التشغيلية لسنة 2024

تولت اللجنة في اجتماعها السابق إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2024 وفي إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع صادق المجلس التنفيذي على الخطة التشغيلية المعتمدة خلال الاجتماع الحادي والعشرين وفرق العمل المشكلة في الغرض وتحديد مهامها طبقا للأولويات الموكلة للجنة المعايير.

وبعد التداول في مختلف الأعمال تولت اللجنة إعداد نموذج متابعة الخطة التشغيلية (مرفق 9) مبينة المعوقات التي حالت دون تنفيذ بعض الأنشطة المبرمجة والتي لاتؤثر جوهريا على مستوى بلوغ الأولوية الفرعية وفوضت اللجنة رئيس اللجنة والأمانة العامة لتحديثها طبقا لتقدم الأعمال خلال ما تبقى من العام للعرض على المجلس التنفيذي.

البند السابع عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة 2025

وفي إطار إحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع صادق المجلس التنفيذي على الخطة التشغيلية المعتمدة خلال الاجتماع الحادي والعشرين وفرق العمل المشكلة لهذا الغرض وتحديد المهام طبقا للأولويات الموكلة للجنة المعايير (القرار رقم 2022/380 م.ت (66))

الأولوية الفرعية (3-1): مساندة الأجهزة في تطبيق المعايير والإصدارات المهنية للانتوساي

الأولوية الفرعية (3-2): مساندة الأجهزة في ضمان الجودة

الأولوية الفرعية (3-3): مساندة الأجهزة الأعضاء في أنواع الرقابة الخاصة وفي التعامل مع القضايا الناشئة

وبعد النقاش خلال الاجتماع بين مختلف الأعضاء قدم كل رئيس فريق مقترحات فريقه وتم إعداد الخطة التشغيلية لعام 2025.وصادقت اللجنة على الخطة التشغيلية للجنة لسنة 2025 طبقا للنموذج المعمول به. (مرفق 10).

البند الثامن عشر: الاتفاق على موعد ومكان الاجتماع القادم

عملا بأحكام اللائحة التنظيمية قررت اللجنة أن يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة. وفي نهاية الاجتماع قامت معالي الأمينة العامة للمنظمة بالنيابة السيدة فضيلة القرقوري بمتابعة ما تمّ تنفيذه وقد أثنت سيادتها على الجهد المبذول كما تقدم السيد رئيس اللجنة بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء اللجنة والسيد مقرر اللجنة على ما بذلوه من جهود مثمرة لتسهيل أعمالها، وشكر نائب رئيس اللجنة الأمين العام بالنيابة و كل أعضاء اللجنة مؤكدا على دور المنظمة في مجتمع الإنتوساي. كما تقدم الدكتور عبد الرحمن أحمد المخيزيم ممثل دولة الكويت بكلمة شَكر من خلالها الحضور الكريم و جدية أعمالهم وقد أثنى أعضاء اللجنة على الرئيس و النائب و المقرر لحسن إدارة الاجتماع.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
الأستاذ/سامي النويصر	الأستاذ / ياسر أحمد عبد المقصود